

†.XIIAΞ† | ΗΕΥΟΞΘ
•ΘΩΗ•Ε•Ι
•ΘΖΖΞΕ | ΞΕΓΓΞΛ•Ω



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

مشروع أرضية اليوم الدراسي

حول

السياسة المغربية في ميدان الهجرة واللجوء

فرص وتحديات

12 يوليوز 2018

ينظم مجلس المستشارين، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يوما دراسيا في موضوع "السياسة المغربية في ميدان الهجرة واللجوء، فرص وتحديات"، وذلك بمناسبة مصادقة الجمعية 137 للاتحاد البرلماني الدولي على مقترح موضوع للدراسة مقدم من قبل المغرب بعنوان: "تدعيم التعاون البرلماني وتعزيز الحكامة في مجال الهجرة في أفق المصادقة على ميثاق عالمي من أجل هجرات آمنة ومنظمة ومنتظمة"، واستمرارا لاحتضان المجلس للحوار العمومي المؤسسي وللنقاش المجتمعي التعددي والتشاركي، بخصوص القضايا ذات الصلة بإعمال الدستور وضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وتنفيذا أيضا لاستراتيجية العمل المرحلية للمجلس للفترة الممتدة من 2016 إلى 2018.

تطرح الهجرة باعتبارها ظاهرة بشرية عالمية العديد من الإشكالات من قبيل أوجه التصدي لأسبابها من نزاعات وحروب واختلالات مناخية وبطالة ومجاعات، والمسؤولية الدولية المشتركة في التعاطي معها كظاهرة إنسانية حاضنة للتبادل الثقافي ولتجسير العلاقات بين الشعوب والمجموعات البشرية. كما تمتحن الهجرة المجموعة الدولية في مدى التزامها بمبادئ ومعايير وقيم حقوق الإنسان، وقدرتها على الإدماج، وتقبل الآخر، والتضامن مع الآخر في زمن الأزمات واللحظات التي يكون فيها محتاجاً إلى هذا التضامن.

وتساهم التمثلات السلبية للهجرة في السياق الدولي الراهن، والتي يُنظر إليها كفضاعة حضارية وهويّاتية، في توظيفها سياسيا وانتخابيا لريح الأصوات، وفي تحميلها العديد من المشكلات الداخلية في بعض البلدان، وجعلها سببا لإشاعة خطابات الانطواء وكراهية الأجانب واستصدار التشريعات التي تحدّ من تنقلات البشر، خاصة في سياق مطبوع بمخاطر الإرهاب والتطرف.

ويقتضي تصحيح هذه التمثلات الخاطئة، توسيع قاعدة المؤمنين بإيجابيات الهجرة وفوائدها وقيمها المضافة، من دول وتنظيمات سياسية وحركات مدنية، وصنّاع الرأي العام. فالمهاجرون، عكس الصورة النمطية التي تُعطى عنهم، بعد أن ساهموا في الماضي في بناء اقتصادات بلدان الاستقبال، يساهمون اليوم في رخائها وازدهارها، إن الأمر يتعلق بقوى عاملة، وبطاقات فكرية وعلمية وبعلامات نجاح، مما يتطلب الكفّ عن الخلط بين الهجرة من جهة، والإرهاب والعنف والتطرف من جهة أخرى.

كما يفرض التعاطي مع هذه الظاهرة تضافر جهود جميع الأطراف وإعادة النظر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية الدولية في اتجاه إقرار سياسة عالمية عادلة وقادرة على تدبير تدفقات المهاجرين والاستجابة للرهانات التي يواجهها المصير المشترك الذي يربط شعوب الجنوب، وتجاوز المشاكل الهيكلية للدول المصدرة للهجرة، وتدعيم برامج التشغيل وتعزيز اليد العاملة بدول الاستقبال، مع ضرورة تحسين ظروف هذه الدول والارتقاء بمستوى مواطنيها الاقتصادي والاجتماعي في مقاربة شمولية تسعى إلى تسوية الصراعات

والنزاعات السياسية والحروب والخلافات الدينية والعرقية وضمن العدالة المناخية، ليسود السلام والاستقرار كمرتكزات أساسية لأية تنمية اقتصادية أو اجتماعية.

من هذا المنطلق، تتصدر ظاهرة الهجرة، اليوم، الأجندات الدولية والنقاش العمومي في العديد من البلدان وعلى مستوى المنظمات الدولية. وفي هذا السياق يمكن اعتبار سنتي 2017 و2018 عامي الهجرة في المغرب بامتياز إذ تميزتا من جهة باختيار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله من طرف الاتحاد الإفريقي رائدا للاتحاد في مجال الهجرة في إفريقيا، ومن جهة ثانية باختيار الجمعية العامة للأمم المتحدة للمغرب، لاحتضان أشغال المؤتمر الدولي للهجرة، والذي سوف ينعقد يومي 10 و11 دجنبر 2018، وسيتم خلاله إقرار "ميثاق عالمي من أجل هجرات آمنة، منظمة ومنتظمة"، والذي سيستكمل أشغال المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية، الذي يتولى المغرب وألمانيا رئاسته المشتركة، والذي ستنعقد قمته الـ11 في مراكش في الفترة من 5 إلى 7 دجنبر المقبل.

ويعمل المغرب منذ سنوات، على مواكبة التدفق الهجروي الذي يعرفه التراب الوطني سواء من بلدان جنوب الصحراء أو من بلدان عربية تعرف نزاعات وحروب أو من دول أسيوية تعيش أزمات اجتماعية وسياسية صعبة، من خلال الاهتمام أكثر بفئة المهاجرين النظاميين الذين اختاروا المغرب بلدا للإقامة والاستقرار، وفق تصور يتعاطى مع إشكالية المهاجرين الوافدين على المغرب بطريقة إنسانية وشاملة، وفي التزام بمقتضيات القانون الدولي، ووفق مقاربة متجددة للتعاون متعدد الأطراف.

وقد اعتبر، التقرير الموضوعاتي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب لسنة 2013 أن هذا الأخير "يعد أرض هجرة بامتياز منذ موجة الهجرة الأولى التي انطلقت مع الحرب العالمية الأولى، وأرض استقبال وتوافد، رغم أن الوعي الجماعي لم يستوعب بعد هذا المعطى التاريخي". وأضاف التقرير أنه "لا يمكن للمغرب، كبلد ينتمي إلى القارة الإفريقية، التي تواجه تحديات التنمية وتعيش بانتظام على وقع أزمات سياسية ونزاعات مسلحة، أن يظل بعيدا عن عواقب هذا الوضع المضطرب والمرشح للاستمرار".

في هذا الإطار، اعتمد المغرب منذ شتنبر 2013، سياسة واستراتيجية جديدة للهجرة واللجوء، تروم أولا وقبل كل شيء، حماية حقوق الأشخاص الذين قرروا الاستقرار بالمغرب وكذا اللاجئين، انسجاما مع الإطار القانوني المتعلق بالهجرة واللجوء في إطار دستور يوليو 2011، الذي سجل قفزة نوعية في مجال مقاربة المملكة لهذه الظاهرة، بعد أن نص في ديباجته على تمتع الأجانب بالحريات الأساسية المعترف بها للمواطنين والمواطنين المغاربة، واتخذ موقفا واضحا وصريحا بخصوص التصدي لجميع أشكال التمييز.

وقد تم الشروع في إعداد هذه الاستراتيجية وفق مقاربة تشاركية بتوجيهات ملكية سامية، منذ شتنبر 2013، انفتحت على التجارب الدولية وانطلقت من تشخيص للوضع وتوجت بتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب، وخلصت إلى اعتماد استراتيجية تقوم على أربعة أهداف كبرى، تتجلى في تدبير تدفق المهاجرين في إطار احترام حقوق الإنسان، وإقامة إطار مؤسسي ملائم، وتسهيل اندماج المهاجرين الشرعيين، وتأهيل الإطار القانوني.

وجدير بالإشارة إلى ما تشهده الحركة الإفريقية من ارتفاع مضطرد، حيث يوجد 32 مليون مهاجر إفريقي عبر العالم، وأزيد من 50% منهم، أي حوالي 16,5 مليون، مهاجرين داخل إفريقيا، الشيء الذي يمثل ضعف عدد المهاجرين الأفارقة بأوروبا. وينتظر أن تعمل التحولات الاقتصادية والديموقراطية الجارية بإفريقيا على تقوية هذا التوجه، لهذا ينبغي أن يشكل ارتفاع وتيرة الهجرة في إفريقيا، فرصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالقارة. وأنه من الأهمية أن تدعم السياسات الوطنية للهجرة هذه الحركة.

وفي هذا الإطار أوضح جلالة الملك محمد السادس في رسالته إلى القمة الخامسة للاتحاد الإفريقي - الاتحاد الأوروبي المنعقدة يوم 29 نونبر 2017 بأبيدجان أن "الهجرة الإفريقية لا تتم بين القارات في غالب الأحيان. فهي تقوم قبل كل شيء داخل البلدان الإفريقية إذ أنه من أصل 5 أفارقة مهاجرين 4 منهم يبقون في إفريقيا. والهجرة غير الشرعية لا تشكل النسبة الكبرى، فهي تمثل 20% فقط من الحجم الإجمالي للهجرة الدولية، والهجرة لا تسبب الفقر لدول الاستقبال لأن 85% من عائدات الهجرة تصرف داخل هذه الدول".

ويكتسي موضوع هذا اليوم الدراسي أهمية فائقة بالنظر إلى:

أولاً: مساهمته في تقوية دور البرلمان في مجال الهجرة، من جهة إصدار التشريعات الوطنية الضرورية، ومن جهة الرقابة على السياسات العمومية المتخذة في هذا الميدان؛

ثانياً: مساهمته في إعداد استراتيجية تدخل واضحة المعالم لتعزيز دينامية الميثاق العالمي للهجرة؛

ثالثاً: مساهمته في مواكبة احتضان فعاليات الدورة الحادية عشرة للمنتدى الدولي للهجرة والتنمية الذي سيحتضنه المغرب في دجنبر 2018، والذي سيجعل من أولوياته تعزيز البعد التنموي من خلال الأهداف الإنمائية لما بعد 2030؛

رابعاً: مساهمته في تنمية المعارف حول ظاهرة الهجرة.

ويطرح الموضوع الذي اختير لهذا اليوم الدراسي "السياسة المغربية في ميدان الهجرة واللجوء فرص وتحديات" إشكاليات وأسئلة عميقة، من قبيل:

- استراتيجية المملكة في معالجة ظاهرة الهجرة غير القانونية العابرة للقارات؛
 - المعالجة القانونية لظاهرة الهجرة غير النظامية؛
 - الأدوار التنموية للهجرة؛
 - مساهمة المغرب في إعداد الميثاق العالمي من أجل هجرات آمنة ومنتظمة؛
 - الأسباب الاجتماعية لظاهرة الهجرة وانعكاساتها على دول المصدر والاستقبال؛
 - المقاربات الحقوقية والإعلامية والأمنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية العابرة للقارات؛
 - دور الجماعات الترابية والمؤسسات المنتخبة في تدبير التدفقات الهجروية وتيسير عمليات إدماج المهاجرين.
- تلكم مجموعة من التساؤلات والإشكالات التي يهدف هذا اليوم الدراسي إلى القيام بقراءة موضوعية لها، بغية المساهمة الفعالة في صياغة ميثاق عالمي يكون شاملا ومستجيبا لكل التحديات التي تفرضها الهجرة من زاوية الخصوصيات المغربية، وذلك عبر الإسهام القيم المتوقع للمتدخلين، من فاعلين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين ومدنيين...، وذلك في ثلاث لحظات أساسية تتوزع عليها أشغال هذا المنتدى:

1. تحولات سياسة المغرب في مجال الهجرة واللجوء؛

2. الهجرة وتحديات التنقل والاندماج والأمن؛

3. الهجرة كرافعة للتنمية.